

## التحليل الجغرافي للتغير الصناعي في محافظة النجف الأشرف\*

الباحث الأول حوراء نجاح عبد خليل المعمار

Hawan.almamar@uokufa.edu.iq

الباحث الثاني أ.د جواد كاظم عبيد الحساوي

jawadk.obaid@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات/ قسم الجغرافية

### الملخص:

يعد التغير الصناعي ركنا أساسياً من أركان تحقيق التنمية بصورة عامة والتنمية الاقتصادية بصورة خاصة ، لقدرته على رفد عملياتها بالإمكانات المادية. لأن المعدلات العالية من التغير الصناعي الايجابي كفيلة بان تنقل البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ولغرض تحقيق ذلك يتطلب وجود قاعدة صناعية في منطقة الدراسة ، و توصلت الدراسة إلى وجود مقومات طبيعية وسكانية وإقتصادية في منطقة الدراسة متاحة للإستثمار الصناعي ومنها المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية والكيميائية و الإنشائية ، وأستحوذ قضاء النجف على النسبة الأعلى في فرص الإستثمار ورؤوس أموال محلية وكانت أغلبها للصناعات الإنشائية وهذه المقومات لها أهمية في زيادة كمية الإنتاج ورفع كفاءة المنتجات الصناعية.

### Abstract:

Industrial change is a fundamental pillar of achieving development in general and economic development in particular, due to its ability to support its operations with material capabilities. Because high rates of positive industrial change are sufficient to move the country from a state of backwardness to a state of economic and social progress, and in order to achieve this, an industrial base is required in the study area. The study concluded that there are natural, demographic and economic components in the study area available for industrial investment, including raw materials used in the food, chemical and construction industries. Najaf District had the highest percentage of investment opportunities and local capital, most of which were for construction industries, and these components are important in increasing the quantity of production and raising the efficiency of industrial products.

### المقدمة:

تعد الصناعة قاعدة أساسية من قواعد التقدم الحضاري في الوقت الحاضر حيث إن العصر الذي نعيشه "عصر الصناعة الحديثة" الذي يمكن عن طريقة توضيح إستراتيجية أي بلد متطور حضاري، على إعتبار إن التصنيع إستراتيجية أساسية لتحقيق بناء قاعدة إقتصادية متطورة ذاتيا لحماية القاعدة الإقتصادية من الانهيار الذاتي أثناء الأزمات المالية، وإن مهمة بناء صناعة وطنية قادرة وقوية على تأدية وظائفها في

تحقيق الرفاهية للسكان من ناحية وتغيير نوعي في حياة السكان والشعوب ماديا والبلدان اقتصاديا من ناحية أخرى، يتطلب ذلك خلق ترابط وتوازن بين الصناعات الإنتاجية والإستخراجية التي لا يمكن بدونها إرساء قواعد صناعة وطنية مستقلة وقوية للتنمية الصناعية. وهنا يأتي التغيير الصناعي من أجل زيادة في كمية الإنتاج وقيمته وإمكانية المنافسة في الأسواق لأن وجوده يستند إلى أسس وإعتبرات من شأنها تدعم ذلك. ومن أهم تلك الإعتبرات مسألة إختيار الموقع، وهذا يتطلب المزيد من الدراسة المستفيضة للمواقع ومن خلال الإمكانات أو المقومات الجغرافية المتاحة من حيث مقاديرها وإمكانية إستثمارها وتسهيلاتهما إذ يتوقف عليها مستويات التنمية ومعدلات النمو.

المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أولاً: الاطار النظري للدراسة

يعد الاطار النظري الدليل الذي يقود الدراسة لتحقيق النتائج المرجوة منها اذ يتم فيه تحديد المشكلة العلمية بشكل دقيق ووضع الفروض العلمية لها، ومن خلاله يمكن تحديد اهداف الدراسة بدقة ورسم هيكلتها وتحديد منهجها ووسائل تحقيقها .

اولاً :مشكلة الدراسة (the study Problem)

تتلخص المشكلة الرئيسية في ( كيف يمكن تحقيق التغيير الصناعي في ظل المقومات الجغرافية المتاحة في محافظة النجف الأشرف؟ ) من هذا السؤال الرئيس تم أستنتاج التساؤلات الفرعية:

- ١- ماهي اهم المقومات الجغرافية لقيام الصناعة في محافظة النجف الأشرف ؟
- ٢- ماهي المؤشرات واتجاهات التغيير الصناعي للصناعات في المحافظة للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)م؟

ثانياً: فرضية الدراسة (The hypothesis of the study):

( توجد إمكانية لتحقيق التغيير الصناعي من خلال استخدام التخطيط العلمي الرصين في استثمار المقومات الجغرافية المتاحة التي يحدد اتجاهات التغيير الصناعي في منطقة الدراسة).

- ١- تمتلك منطقة الدراسة مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية متاحة للإستثمار الصناعي ولها الدور البارز في توفير البيئة الملائمة للتنمية الصناعية.
- ٢- تتمثل مؤشرات التغيير الصناعي للصناعات في محافظة النجف الأشرف ب عدد المنشآت وعدد العاملين وأجور المشتغلين وقيمة الإنتاج الصناعي وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)م.

ثالثاً: هدف الدراسة (purpose of the study):

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المقومات الجغرافية في عملية التغيير الصناعي وبيان خصائصه في منطقة الدراسة، وأهم أهداف الدراسة الآتي:

- ١- توفير ما يمكن من بيانات ذات العلاقة بالمقومات والنشاط الصناعي معتمدين على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالموضوع.
- ٢- التعرف على الإمكانات الجغرافية المتاحة للإستثمار الصناعي في المحافظة.
- ٣- معرفة قدرة منطقة الدراسة على تفعيل عملية التغيير الصناعي.

رابعاً- مبررات الدراسة (study Justification):

من أهم المسوغات التي دعت إلى دراسة هذا الموضوع هي الآتي:

١. قلة الدراسات التي تناولت تفصيلاً موضوع التغيير الصناعي للصناعات في المحافظة.

٢. وضع قاعدة معلوماتية ودراسة تفصيلية عن البنية الصناعية في منطقة الدراسة بين يدي صناع القرار خدمة لعمليات التغيير الصناعي الذي يعمل على تحقيق التنمية الصناعية الإقليمية عامة و المحلية خاصة.

٣. إن من المهم مغادرة منهج التخطيط المركزي السابق إلى التخطيط على مستوى الأقاليم التخطيطية أو الإدارية لإن ذلك يحقق فهماً ودراية أفضل، ومعالجة علمية أنجح للمشكلات المحلية.

#### خامساً: منهج الدراسة (study approach):-

تشاركت الدراسة في تحقيق هدفها بالعديد من المناهج ابتداءً بالمنهج التاريخي لأستعراض البدايات الأولى للهيكل الصناعي والتغيير الذي طرأ عليه مكانياً وكمياً ونوعياً لغرض بيان تطور ونشأة الصناعات في منطقة الدراسة والمنهج التحليلي الذي أهتم بدراسة وتحليل نتائج المؤشرات والمعايير الصناعية وإعتماد المنهج الاستنباطي في دراسة وتحليل نتائج المؤشرات وواقع حالها في منطقة الدراسة فضلاً عن الأطلاع على مجموعة من كتب جغرافية الصناعة والرسائل والأطاريح والمجلات الجغرافية التي تخدم موضوع الدراسة.

#### سادساً: حدود منطقة الدراسة (The boundaries of the study):-

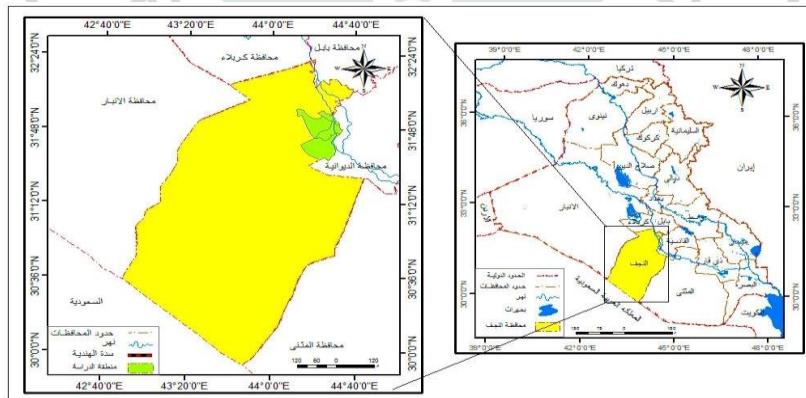
أ- **تنحصر الحدود المكانية** لمحافظة النجف الأشرف بين دائرتي عرض (٥٠° ٥٢' ٥٢٩ - ٣٢' ٣٢° ٥٠)

شمالاً، وبين خطي طول (٥٤٤' ٤٤-٥٤٢' ٥٠) شرقاً، التي تقع جنوب غرب العراق، و تبلغ مساحتها (٢٨،٨٢٤ كم<sup>٢</sup>) شكلت (٦،٦%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥،٠٥٢ كم<sup>٢</sup>) حيث تحدها من الشمال محافظة كربلاء وبابل، ومن الشرق محافظتا القادسية والعتبة، ومن الجنوب الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية، ومن الغرب محافظة الأنبار. وتضم إدارياً أربعة أفضية: قضاء النجف، قضاء الكوفة، قضاء المناذرة، قضاء المشخاب. وستة نواحي هي ناحية الحيدرية، وناحية الشبكة، وناحية العباسية، وناحية الحرية وناحية القادسية، وناحية الحيرة. يُنظر خريطة (١) وجدول (١).

ب- **الحدود الزمانية** تحدد بالمدة الزمنية من (٢٠٠٠-٢٠٢٢)م وحسب البيانات المتوفرة لدراسة التغيير الصناعي للأنشطة الصناعية في المحافظة.

ت- **الحدود الموضوعية** للدراسة تشمل الصناعة والمقومات الجغرافية ودورها في التغيير الصناعي، وواقع واتجاهات الهيكل الصناعي بصورة عامة وتحليلها في محافظة النجف الأشرف.

#### خريطة (١) موقع محافظة النجف الأشرف من العراق



المصدر : الهيئة العامة للمساحة خريطة العراق الادارية، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠، ٢٠١٠.

## الجدول (١) الوحدات الإدارية ومساحتها في محافظة النجف الأشرف لعام (٢٠٢٤)م

المركز	الوحدة الإدارية	المساحة كم٢	%
النجف	مركز قضاء النجف	١١٣٣	٤
	ناحية الحيدرية	١٢٢٨	٤,١
	ناحية الشبكة	٢٥٤٠٠	٨٨
	مجموع قضاء النجف	٢٧٦١	٩٦,١
الكوفة	مركز قضاء الكوفة	١٢٩	٠,٤
	ناحية العباسية	٢٠٥	٠,٧
	ناحية الحرية	١١١	٠,٤
	مجموع قضاء الكوفة	٤٤٥	١,٥
المنادرة	مركز قضاء المنادرة	٨٨	٠,٣
	ناحية الحيرة	٢٦٦	٠,٩
	مجموع قضاء المنادرة	٣٥٤	١,٢
	مركز قضاء المشخاب	١١٤	٠,٤
المشخاب	ناحية القادسية	١٥٠	٠,٥
	مجموع قضاء المشخاب	٢٦٤	٠,٩
	المجموع الكلي للمحافظة	٢٨,٨٢٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٤ ، بغداد، ص ٢٤ .

ثانياً: الاطار المفاهيمي للدراسة

يركز هذا المبحث على بناء رؤية واضحة للمفاهيم العلمية الخاصة بموضوع التغير الصناعي بوصفه نشاطاً اقتصادياً تشترك في دراسته عدة علوم، و له دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن علاقته بالمكان و أثره في تطور و رسم اتجاهاته الآنية والمستقبلية للصناعة.

ثانياً: المفاهيم الأساسية للصناعة والتغير الصناعي

أ- مفهوم الصناعة (Industry):

استعمل مصطلح "Industry" للتعبير عن الفعاليات الاقتصادية كافة بضمنها الصناعة فهذا المفهوم تنقصه الدقة ، لذا استخدم مصطلح "Manufacturing" من أصل لاتيني معناه (العمل باليد)، وهذا يعطي للصناعة مدلولاً أكثر دقة<sup>(١)</sup>. فإنه مصطلح قديم يعبر عن نشاط بشري لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص مختلفة في طبيعتها وشكلها وأستخداماتها في أنشطة إنتاجية وخدمية بأستخدام الآلات وأجهزة معتمداً في تشغيلها على الوقود والطاقة لتحويل المواد بكافة أشكالها وإنتاج مواد جديدة تلبى متطلبات الأنتسان، ويعد هذا المفهوم شامل للصناعة بجميع معطياتها(تحويلية ، استخراجية)<sup>(٢)</sup>.

ب- مفهوم التغير الاقتصادي (Economic change):

هو الزيادة النوعية أو المتواصلة في دخل الفرد أو في الناتج القومي أو المحلي الإجمالي عن طريق التحسين في وسائل الإنتاج في البلد والتغير الصناعي هو جزء من النمو الاقتصادي المؤدي إلى عملية تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

ت- مفهوم التنمية الصناعية (Industrial development):

تُعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد تشمل تغييرات رئيسية في الهياكل الإقتصادية والأجتماعية مع تسير عجلة النمو الصناعي نحو التقدم وبمعدلات سريعة من أجل تحقيق المساواة واجتثاث الفقر وابدائه، و الانتقال من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي، ومن الإقتصاد الوحيد إلى المتنوع تنبؤاً فيه الصناعة التحويلية والخدمات مكانة بارزة في اقتصادها التي هي ميزة العصر الحديث وإن تحتل فيه الحصة النسبية الأكبر من الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي<sup>(٤)</sup> تعد عملية التصنيع وعملية التنمية الإقتصادية هما عمليتان متلازمتان ولهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الإقتصادية دون إن يؤدي ذلك إلى تطور القطاع الصناعي<sup>(٥)</sup>.

ح:- مفهوم التصنيع (Manufacturing)

التصنيع هو عملية تغيير جذري في الهيكل الإقتصادي، وهنا ننوه إلى إن التصنيع لا يعني زيادة عدد المصانع فحسب، بل هو تلك العملية التي يستند فيها الإستثمار الصناعي على تصور استراتيجي، يهدف خلال الأمد الطويل إلى الوصول إلى هيكل صناعي ناضج ومتكامل يشمل الأنواع المختلفة من الصناعات (الإنتاجية-الوسيطه - الأستهلاكية) فهو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتطوير عملية التخصص وتقسيم العمل من خلال ما تحققه من تقدم مستمر في أساليب الإنتاج يؤمن التصنيع تحقيق تقدم مستمر في إنتاجية العمل ورفع مستوى المهارات والقدرات والخبرات التكنيكية<sup>(٦)</sup>. فإن مفهوم التصنيع أشمل وأعمق من مفهوم التنمية الصناعية<sup>(٧)</sup>.

د- مفهوم التغير الصناعي (Industrial change):

يحدد مفهوم التغير الصناعي (Industrial change) بأنه ذلك التغير الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد، والتي يكون لها تأثير في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والنتاج القومي، كما يمكن تعريفه بأنه ظاهرة كمية وتحول تدريجي للإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج وخلق الرفاهية<sup>(٨)</sup>، يمكن إن يعد التغير الصناعي بأنه ذلك الجزء الفعال الذي يسهم في النمو الإقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي كما يحدث النمو بطريقة مقصودة ومخططة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية يظهر التغير الصناعي (النمو الصناعي) في أي بلد حسب الأنشطة الصناعية بنوعين:<sup>(٩)</sup>

#### • التغير الصناعي الموجب (Positive industrial growth):

هو ارتفاع في حجم الإنتاج الصناعي في بلد ما أو منطقة ما، يحدث نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية. تتمثل العوامل الداخلية (النمو الإقتصادي، والأستقرار السياسي والأجتماعي، الابتكار التكنولوجي). اما العوامل الخارجية (إنخفاض أسعار السلع العالمية، السلام والتعاون الدولي).

#### • التغير الصناعي السالب (Negative industrial growth):

هو إنخفاض في حجم الإنتاج الصناعي في بلد ما أو منطقة ما، يحدث نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية. من بين العوامل الداخلية التي يمكن إن تؤدي إلى النمو الصناعي السلبي (الركود الإقتصادي والاضطرابات السياسية أو الأجتماعية التغييرات التكنولوجية) بينما العوامل الخارجية (التغيرات في أسعار السلع العالمية، والحرب أو النزاعات التجارية). للنمو الصناعي السالب آثار إقتصادية واجتماعية اهمها (إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، زيادة البطالة، الفقر، الجريمة).

د- العوامل المحددة للتغير الصناعي (Factors determining industrial growth):

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التغير الصناعي وهي كالآتي:

١- **الفساد الإقتصادي:** يشكل الفساد مشكلة عالمية للدول المتقدمة والنامية إذ يمنع الفساد هذه الدول من التصدي لتحديات التنمية ويعرقل فرص الإستثمار الأجنبي والمحلي ويشكل عنصراً من عناصر المخاطر التي تواجه المستثمرين كما يزيد الفساد من تراكم مشاكل الميزانية بحرمان الحكومات من جباية رسوم ممركية وإيرادات ضريبية<sup>(١٠)</sup>. إن الفساد يعيق التغيير الصناعي بالنسبة لمنظمي المشروعات الأجنبية او المحلية على حد سواء وبالتالي لا يشجع الإستثمار في القطاع الصناعي والمرافق الأخرى للعملية الإنتاجية وبرامج محاربة الفقر والخدمات العامة<sup>(١١)</sup>. للفساد الإقتصادي آثاراً إقتصادية وهي (آثار الفساد في النمو الإقتصادي، آثار الفساد في الإستثمار المحلي، آثار الفساد في الإنفاق الحكومي، آثار الفساد في الفقر)<sup>(١٢)</sup>.

٢- **التضخم:** يقصد بالتضخم الأرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة، وتعتبر معدلات التضخم التي تقل عن ٥% ضمن الأطار المقبول في الزيادة وقد تؤدي إلى تحفيز النمو الصناعي ، إلا إن أرتفاعها فوق هذا الحد يؤثر على القوة الشرائية وتراجع قدرة الفرد في الحصول على إحتياجاته بشكل عام<sup>(١٣)</sup>. قد يقاس التضخم بالرقم القياسي للأسعار الحقيقية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمنتج) لأنها من أبرز مؤشرات وينعكس الأرتفاع في المستوى العام للأسعار حالة ضعف وعدم استقرار إقتصادي نتيجة لعدم التأكد عند المستثمرين الأجانب او رجال الاعمال وبالتالي بيئة إستثمارية غير امنة ومؤكدة<sup>(١٤)</sup>.

٣- **النمو السكاني:** يمكن دراسة هذا الأثر من خلال الربط بين النمو السكاني وقوة العمل إذ يؤثر النمو السكاني في عرض قوة العمل إذ هناك علاقة طردية بينهما، لكن هذا الإضافي في قوة العمل لا يساهم في زيادة الإنتاج ، بل سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي تدني المستوى التأهيلي للقوى العاملة في المستقبل بسبب إنخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان والتأثير في الادخار والإستثمار في القطاع الصناعي ومن ثم إنخفاض معدل النمو الصناعي الذي ينعكس سلباً على مستوى دخل الفرد بالإنخفاض<sup>(١٥)</sup>.

٤- **سعر الصرف:** هو معدل استبدال عملة بعملة أخرى أو هو عدد الوحدات من العملية المحلية مقابل وحدة من الوحدات الأجنبية (عدد الوحدات من الدينار العراقي مقابل وحدة من الدولار الأمريكي او من العملات الأجنبية الأخرى) يقسم سعر الصرف إلى (سعر الصرف الأسمي، الحقيقي، التوازي، الأجل، و الأني) يتحدد سعر الصرف في أي بلد بتقاطع منحني الكميات المعروضة مع منحني الكميات المطلوبة منه.

٥- **الإنفاق الإستثماري في القطاع الصناعي:** يقصد بالإنفاق الإستثماري بأنه أحد أجزاء النفقات التي تخصصها الحكومة في الصناعات التحويلية والإستخراجية التعدينية من أجل رفع مستوى الأنشطة الصناعية الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الإستثمارات على القطاعات والإقاليم الإقتصادية والأنشطة الصناعية لتحقيق أكبر معدل للنمو والأستقرار الإقتصادي للبلد<sup>(١٦)</sup>.

س- معايير التغيير الصناعي (Industrial growth standards) :- توجد عدة معايير لقياس درجة التغيير الصناعي ولا تخلوا هذه المعايير من الهفوات في مجال التطبيق العملي فلا تعطى نتائج قطعية في تحديده فتتصف عموماً بعدم شموليتها ، فإن معياراً معيناً لا يمكن إن يعطى تصوراً عن النمو الصناعي من صناعة لأخرى بالدقة نفسها ، وتتوافر معايير أخرى تتصف بعدم ثبات وحدة قياسها من صناعة لأخرى. ويمكن إن نستعرضها كالآتي:

١- عدد المؤسسات الصناعية (Number of industrial establishments):- يعد هذا المعيار من أبسط المعايير وأسهلها حساباً ،و من المعايير المهمة في إعطاء فكرة عامة عن النمو الصناعي في مكان معين " دولة - محافظة - مدينة - أو أي نمط توطن صناعي " لكن هذا المعيار لا تكتمل صورته التي يعطيها إلا بوجود قرين ومرادف يدعم الأرقام المطلقة للمؤسسات الصناعية . مثل "رأس المال

المستثمر أو عدد العمال أو قيمة المنتج أو كمية أو مدى مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي أو في تكوين الأساس الإقتصادي للدولة أو المدينة حالة الدراسة". كما يتأثر بدرجة كبيرة بعملية دمج المؤسسات واتساع حجمها وتمركز إنتاجها وكثيراً ما أدى التقدم في الصناعة إلى خفض عددها<sup>(١٧)</sup>.

٢- عدد الأيدي العاملة (Number of workers): إن لهذا المعيار أهمية بالغة لا تختلف عن المعيار الأول من حيث بساطته ودقته وسهولة احتسابه وأهميته في إعطاء فكرة عامة عن النمو الصناعي إضافة إلى كونه معياراً يتعلق بالأنسان الذي هو محور الحياة وغايتها فهو المنتج والمستهلك ، لا يخفى علينا إن وجود الأيدي العاملة على اختلاف أنواعها تشكل عامل حاسم في وجود ونمو الصناعة من عدمها.<sup>(١٨)</sup>

٣- رأس المال المستثمر (Capital) :- يعد هذا المعيار من العوامل الحاسمة في قيام المشروع الصناعي من عدمه، ناهيك عن دوره في نمو وتوسيع المشاريع الصناعية. إن أهمية عنصر رأس المال في عملية التصنيع كونه من أكثر عناصر التوظيف الصناعي قابلية على الانتقال في اي حيز مكاني واسع وخاصة في ظل الإقتصاد المفتوح والحر الذي يسود الآن . الذي جعل من رأس المال أكثر سيولة وقابلية على الحركة " Mobility " منطقياً، لا يمكن الإعتماد على هذا المعيار بمفرده لرسم صورة النمو الصناعي بمعزل عن المعايير الأخرى فلا بد إن تفرق الزيادة برأس المال المستثمر في العملية الصناعية بزيادة مماثلة في القيمة المضافة الصناعية أو بعدد الأيدي العاملة ونوعيتها وقيمة أجورها أو بعدد المنشآت الصناعية ومساحتها ومدى أستخدامها للتكنولوجيا الحديثة<sup>(١٩)</sup>.

٤- القيمة المضافة (Value Added):- يتم حساب هذه القيمة من الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي (المخرج النهائي out put) وبين (المدخل الصناعي Input) الذي يشمل جميع تكاليف الإنتاج من مادة أولية ، وأجور أيدي عاملة ، وطاقة مستهلكة ، وضرائب ورسوم أنتاج وإيجار ارض، وتكاليف اندثار المكنائ والمعدات ، وأجور نقل المادة الأولية ، وكل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية ، أي قيمة الأرباح الصافية من جراء العملية الإنتاجية بعد بيع المنتج . ويعد هذا المعيار من أهم المعايير والقيم الإحصائية لأنه يستبعد الازدواج في حساب تكاليف الإنتاج أو تكرار حسابها ، ولزيادة دقة أرقام هذا المعيار يستبعد الإقتصاديون أثر تقلبات الأسعار من خلال حساب قيمة الإنتاج ومدخلاته بالأسعار الثابتة .

٥- كمية المنتجات الصناعية (Quantity of industrial products):- إن ما يؤخذ على هذا المعيار هو اختلاف المقاييس من منتج إلى آخر مثلا ( الأمتار - البارادات - عدد القطع - عدد البراميل - عدد الأطنان - عدد الأرتال .. الخ ) من الأوزان والأحجام والأطوال والمساحات، وهذه كلها تقف عائقاً أمام أستخدام أو شيوع مثل هذا المعيار الصعوبة توحيدة وإذا ما تم تجاوز هذه المشكلة عن طريق تحويل هذه الكميات إلى قيم نقدية تواجهنا مشكلة أخرى بان القيم النقدية غير ثابتة أصلا لكل منتج ، حسب ظروف الإنتاج وما تواجهه الأسعار من تقلبات إقتصادية ومشاكل نقدية<sup>(٢٠)</sup> تختلف من بلد لآخر .

٦- أجور المشتغلين (Workers' wages):- هو من المعايير الجيدة في حساب النمو الصناعي، فعالباً ما ترافق زيادة الأجور زيادة مماثلة في الإنتاج وتوسع في نطاق المنشأة الصناعية أفتياً وعمودياً ، لكن في حالات غير اعتيادية لا تعد الزيادة في أجور الأيدي العاملة دالة على النمو الصناعي، كما في حالة ارتفاع الأجور بسبب ندرة الأيدي العاملة وقتتها، إن ما يقلل الإعتماد على هذا المعيار هو عدم ثبات قيمة العملة المحلية أو إمكانية تدخل الدولة في تحديد أجور العمال زيادة أو نقصاً<sup>(٢١)</sup> .

٧-كمية استهلاك الطاقة (The amount of energy consumption):- يعد معيار كمية الإستهلاك للطاقة مؤشراً جيداً على مدى توسع ونمو الصناعة . لكن ليس بالضرورة إن إستهلاك الطاقة الأكبر ينتج ناتجا أكبر، فكل صناعة متطلباتها من الطاقة فالصناعات الغذائية مثلاً من ناحية استهلاكها للطاقة لا يمكن مقارنتها بصناعة الألمنيوم فالأخيرة تستهلك أضعاف ما تستهلكه الأولى من الطاقة.

٨-حجم المواد الأولية الداخلة في الصناعة (The volume of raw materials used in the industry):- إن زيادة استخدام المادة الأولية في صناعة ما يعني زيادة في الإنتاج لكن ليس في جميع الحالات وهذا راجع إلى طبيعة الصناعة فلا يمكن إن نقارن حجم المادة الأولية في صناعات السكر من قصب السكر أو البنجر كما ووزناً مع صناعة أخرى كالصناعات الالكترونية والعديد من الصناعات تميل إلى تركيز مادتها الأولية والتقليل من كميتها ووزنها تقلصاً لتكاليف النقل وبعض الصناعات تشكل المادة الأولية العبء الأكبر من تكاليف الإنتاج لاستيراد مادتها الأولية من خارج الدولة<sup>(٢٢)</sup>.

المبحث الثاني: المقومات الجغرافية ودورها في التغيير الصناعي لمحافظة النجف الأشرف يتضمن هذا المبحث بالعرض والتحليل الجغرافي للمقومات الجغرافية التي ساهمت في نشأة ونمو الصناعة في المحافظة لغرض تشخيص العوامل التي تحكم ظاهرة التغيير الصناعي فيها ، و مدى توافرها بضمان نجاح النشاط الصناعي واستمراره وإمكانية نموه.

أولاً: المقومات الطبيعية ودورها في التغيير الصناعي لمحافظة النجف الأشرف. يتناول هذا المحور تحليل المقومات الجغرافية الطبيعية المباشر ودورها في التغيير الصناعي في محافظة النجف الأشرف، وسوف يتم عرضها على النحو الآتي:-

أولاً- الموقع الجغرافي (Geographical location):- يمثل الموقع الجغرافي من اهم العوامل الطبيعية المؤثرة في حياة السكان وتحديد نشاطاتهم الاجتماعية والإقتصادية فضلاً عن كونه الحجر الاساس في تحليل وتوجيه عمليات التوطن الصناعي إلى قيام أنشطة صناعية ذات مدخلات ومخرجات تتطلب خفض تكاليف النقل فيها، فموقع محافظة النجف الأشرف قد هباً إمكانات لتوطن العديد من الصناعات التي تتطلب ذلك مع المقومات الأخرى لتوطنها. اما موقعها الفلكي له أثر في تحديد الصفات المناخية التي تحدد الإنتاج الزراعي الذي كان لها أثر واضح في توطن ونمو عدد من الصناعات المعتمدة عليه في عملياتها الإنتاجية بوصفها مدخلات<sup>(٢٣)</sup>.

ثانياً: التركيب الجيولوجي (Geological structure):- إن موقع محافظة النجف الأشرف في جنوب العراق، وامتداد مساحتها ساهم في تنوع تضاريسها التي تتكون من هضبة النجف في الشمال والغرب، ومنخفض بحر النجف في الوسط، وهضبة الصحراء في الجنوب. و يمكن تقسيم التركيب الجيولوجي لها إلى ثلاثة أقسام رئيسية :-

**أ-هضبة النجف:** تمثل هضبة النجف الجزء الأكبر من المحافظة ، وترتفع عن مستوى سطح البحر إلى (١٣٠م). و تتكون من صخور رسوبية تتشكل على هيئة طبقات من الحجر الجيري والكلس والرمال والحصى. تعود إلى العصرين العصر الأيوسين والكرييناسي والجوراسي.

**ب- منخفض بحر النجف:** يقع منخفض بحر النجف في وسط المحافظة، ويتميز بوجود بحيرة ملحية تعرف باسم "بحر النجف" تبلغ مساحة البحيرة إلى (٧٠٠كم<sup>٢</sup>) تتكون من مياه جوفية تتجمع في المنخفض.

**ت-هضبة الصحراء:** تقع هضبة الصحراء في جنوب المحافظة، وتمتد حتى الحدود مع المملكة العربية السعودية. تتكون من صخور رسوبية تشكل طبقات من الحجر الرملي و الجيري تعود إلى العصر الجوراسي.

ثالثاً- السطح (surface) :

إن لتباين السطح أثراً في النمو الصناعي من خلال الأثر الذي يمكن إن يتركه التاريخ الجيولوجي الذي مر به الإقليم في تحديد طبيعة وبنية الصخور فيه ومن ثم أنواع المعادن المتاحة للإستثمار الصناعي مما له علاقة واضحة بأنواع الصناعات الممكنة إقامتها فيه، كما يبدو أثره واضحاً في تقرير نوع التربة ومن ثم قدرتها على إمداد الصناعة بمحاصيل زراعية تنهياً فيها مقومات نجاح زراعتها<sup>(٢٤)</sup>. إن سطح محافظة النجف الأشرف تُشكل جزءاً من الهضبة الغربية يكون تدرجها في الأرتفاع من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، ولا يشكل السهل الرسوبي سوى (٥%) من سطح المحافظة أما الأرتفاع بشكل متدرج وهذا مؤشراً إيجابياً يؤثر في مد الخدمات الأساسية والهيكل الارتكازية وعدم شعور الإنسان بأرتفاع السطح عند الانتقال والحركة من مكان لآخر وتباين جيمورفولوجية المحافظة من مكان لآخر والتي تمتاز بمعالم تضاريسية متنوعة والتي تُعد مورداً طبيعياً يمكن إستثمارها في بناء الصناعات التحويلية المختلفة<sup>(٢٥)</sup>.

رابعاً: المناخ (climate) :

يعد المناخ المنبع الرئيسي الذي تستمد منه حضارات الأمم والشعوب سماتها الحضارية و الدافع وراء الهجرات والعامل المحدد لنشاط الأمم وشخصياتها. وللمناخ أهمية بالغة في توزيع السكان ذا ليس فقط من خلال تأثيره المباشر على الإنسان ونشاطه وأسلوب حياته وقدراته العقلية التي يواجه بها خصائص البيئة حتى يتلاءم وينسجم معها من أجل إستثمارها وأستغلال مواردها المتاحة فحسب بل من خلال تأثيره على التربة والحياة النباتية<sup>(٢٦)</sup>. ومن المعروف تتأثر عمليات الصناعة والإستخراج بالظروف المناخية بشكل واسع من حيث توطنها ومن حيث عمليات التبضع (الإستهلاك) نفسها<sup>(٢٧)</sup> وتتأثر عملية إختيار الموقع الصناعي بالظروف المناخية بطرائق مباشرة وغير مباشرة، فمن العوامل التي تؤخذ بالحسبان في الصناعة حاجتها ( للتبريد أو التسخين وتوافر الموارد المائية وتلوث الهواء والتخزين)<sup>(٢٨)</sup>.

خامساً- التربة (Soil):

تُعد التربة من العوامل المؤثرة على قيام الصناعة ونشأتها وقد يكون هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، فتأثيرها المباشر على قيام الصناعة عند دخولها كمادة أولية في بعض أنواع الصناعات وخاصة الصناعات الإنشائية مثل الأطنان والرمل والجبس وحجر الكلس، أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على زراعة المحاصيل الزراعية التي تدخل كمادة أولية في بعض أنواع الصناعات ومنها الصناعات الغذائية مثل صناعة طحن الحبوب (القمح، الشلب، الشعير) أو صناعة الزيوت النباتية المستخلصة من الذرة أو زهرة عباد الشمس، وكما تؤثر على المنشآت الصناعية القائمة من خلال تحملها للأوزان الثقيلة لأبنيتها ومخازنها ومستودعاتها وموادها الأولية الثقيلة الوزن لتلك المنشآت مثل الترب الجبسية وبسبب تكوينها فهي تتعرض إلى عمليات هبوط متكررة ومثل هذه الترب يجب تجنبها عند إقامة هكذا مشاريع عملاقة<sup>(٢٩)</sup>.

سادساً- الموارد المائية (Water sources):

تعد الموارد المائية عنصراً رئيساً في مختلف العمليات الصناعية بعد إجراء عملية التصفية للمياه والمتمثلة في عمليات التبريد أو الغسل وكذلك في توليد البخار وترطيب الأجواء. ويعد مادة أساسية في بعض الصناعات<sup>(٣٠)</sup> مثل صناعة المشروبات والمياه المعدنية والحوامض وبما إن أستخدمها يكون بكميات كبيرة لذلك يفضل إقامة هذه الصناعة بالقرب من الموارد المائية لخفض كلف الإنتاج، حيث تختلف الصناعات في كمية حاجتها للمياه فمثلاً الصناعات المعدنية تحتاج كمية مياه أكثر من الصناعات النسيجية، كما تستخدم بعض المصانع المياه للتبريد لأكثر من مرة. وتختلف نوعية المياه بحسب أستخدماتها<sup>(٣١)</sup> تتميز منطقة الدراسة بغناها بشبكة نهريّة واسعة من الفروع والجداول والمياه الجوفية التي تنتشر في الأقسام

الغربية ولها أهمية بالغة كونها مادة اولية في ممارسة النشاطات الاقتصادية بمختلف أنواعها وعامل جذب خصوصاً في الأنشطة الزراعية والصناعية مما يساعد على قيام الصناعة ومن ثم التغيير الصناعي في مناطق مختلفة من منطقة الدراسة.

ثانياً: المقومات البشرية ودورها في التغيير الصناعي لمحافظة النجف الأشرف من الصعب تحليل التوزيعات المساحية لتباين حجم السكان في الوحدات الإدارية في ضوء حركة السكان الجغرافية واختلاف تركيبهم النوعي و العمري والاقتصادي، ويرتبط ذلك بأسلوب توضيح التوزيع السكاني وماهي أهم العوامل المؤثر في هذا التوزيع وعلاقة ذلك بالتغيير والنشاط الصناعي في المنطقة . أولاً-حجم و نمو السكان وتوزيعهم البيئي.

يعد نمو سكان المحافظات وتضخمها من الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث إذ يزداد عدد المحافظات التي يزيد عدد سكان كل منها على المليون بمعدلات سريعة و محافظة النجف الأشرف واحدة من تلك المحافظات إذ وصلت تقديرات السكان النهائية لعام (٢٠٢٧)م نحو (١٨٤٣٩٨٠) نسمة ،وهي بذلك تعد من المحافظات المليونية. فقد شهد سكان المحافظة نمواً متسارعاً في الأعداد فبعد إن كان عدد سكان المحافظة (٥٩٠٠٧٨) نسمة عام(١٩٨٧)م ، ارتفع عدد السكان عام (١٩٩٧)م إلى (٧٧٥٠٤٢) نسمة أي بزيادة عددية مطلقة قدرها (١٨٤٩٦٤) نسمة وقد بلغ معدل النمو السنوي لسكان المحافظة (٢،٧) وهو أقل من معدل النمو السنوي على مستوى العراق الذي بلغ (٤،٨)، كما ارتفع معدل النمو السنوي للسكان في المحافظة خلال المدة (١٩٩٧- ٢٠٠٧)م إذ إزداد عدد سكان المحافظة عام (٢٠٠٧)م إلى (١٠٨١٢٠٣)نسمة ، أي بزيادة قدرها (٣٠٦١٦١) نسمة ومعدل نمو بلغ (٣،٣) وهو اعلى من معدل النمو في العراق الذي بلغ (٣) اما في عام (٢٠١٧)م بلغ عدد سكان المحافظة (١٤٣٣٥٨٣) نسمة وكان معدل النمو (٢،٨) في حين كان معدل النمو في العراق (٢،٢) وهو أقل وذلك يرجع إلى ارتفاع معدلات النمو في منطقة الدراسة وزيادة معدلات نمو الهجرة القسرية من محافظات الموصل و ديالى وصلاح الدين والأنبار خلال أحداث عام (٢٠١٤)م اما عام (٢٠٢٧)م وصل عدد سكان محافظة النجف الأشرف (١٨٤٣٩٨٠) نسمة وبزيادة (٤١٠٣٩٧) نسمة بينما بلغ معدل النمو السنوي فيها وفي العراق (٢،٥) يُنظر جدول (٢).

ثانياً - التركيب الاقتصادي:-

يعرف التركيب الاقتصادي على انه تصنيف السكان حسب النوع ،وفئات السن تبعاً لأنشطتهم الاقتصادية<sup>(٣٢)</sup> يمكن الاعتماد على دراسة حجم السكان من خلال عدد السكان النشطين اقتصادياً الذين يعرفون بـ) السكان داخل قوى العمل والسكان خارج قوى العمل) وحسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة<sup>(٣٣)</sup> .نلاحظ جدول (٣) بحسب تقديرات عام(٢٠٢٣)م وجود إمكانية لنمو وارتفاع نسبة قوة العمل في المستقبل يبين إن الفئة العمرية المنتجة (١٥-٦٤) سنة جاءت بالمرتبة الأولى وبنسبة (٥٥،٣%) ، في حين جاءت الفئة الأولى لصغار السن (أقل من ١٥ سنة) بالمرتبة الثانية وبنسبة (٤١،٧%) ،اما الفئة الثالثة لكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) احتلت المرتبة الثالثة وبنسبة (٣%)، وهذا مؤشر إيجابي على ارتفاع نسبة (الفئة المنتجة - الوسطى) في منطقة الدراسة مقارنة مع الفئتين الأولى والثالثة (فئة الاعالة)<sup>(\*)</sup> . حيث بلغت نسبتها في الحضر (٣٠،٧%) وفي الريف (١٣،٨%) لعام (٢٠٢٠)م<sup>(٣٤)</sup>

جدول(٢) تطور عدد السكان في محافظة النجف الأشرف والعراق ومعدل النمو السنوي للسنوات (١٩٩٧ - ٢٠٢٧)م

التعداد	سكان محافظة النجف الاشرف	معدل النمو السكاني للمحافظة	التغير المطلق (**)	عدد سكان العراق	معدل النمو السكاني في العراق(*)
١٩٩٧	775042	2.7	184964	22046244	4.8
٢٠٠٧	1081203	3.3	306161	29682081	3
٢٠١٧	1433583	2.8	352380	37139519	2.2
٢٠٢٧	1843980	2.5	410397	47771600	2.5

المصدر: الباحثة بالإعتماد على :

- ١- جمهورية العراق الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، محافظة النجف الأشرف ، ١٩٨٧ ، جدول ١٦ ، ص ٣٤
- ٢- جمهورية العراق الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، محافظة النجف الأشرف ، ١٩٩٧ ، جدول ١١ ، ص ١١
- ٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق ، ٢٠٠٧ ، جدول (١٠) ص ٢١
- ٤- مديرية إحصاء النجف الأشرف ، تقديرات السكان لمحافظة النجف الأشرف لعام ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ ، بيانات غير منشورة .

\*تم استخراج معدل النمو من تطبيق المعادلة التالية  $100 * \left( \left( \frac{pn}{po} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \right) = r$

\*\* التغير المطلق = التعداد اللاحق - التعداد السابق .

جدول (٣) حجم السكان النشطين اقتصادياً في محافظة النجف الأشرف بحسب الفئات العمرية لعام (٢٠٢٣)م

الفئات العمرية	عدد سكان محافظة النجف الأشرف	%
أقل من ١٥ سنة	698092	41.7
15 - 65	925971	55.3
فأكثر 65	48249	3
المجموع	1672312	100

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء محافظة النجف الأشرف ، نتائج تقدير السكان والقوى العاملة لسكان محافظة النجف الأشرف لعام ٢٠٢٣م .

ثالثاً:- المقومات الاقتصادية ودورها في النمو الصناعي لمحافظة النجف الأشرف

إن أصغر وحدة إنتاجية يمكن تخطيطها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الصناعية الأخرى بغض النظر عن خصائص كل فرع من فروع النشاط الصناعي فهي بحاجة إلى تجهيزها بالمواد الأولية ، ومصادر الطاقة ، وعمليات تطوير نوعية الإنتاج ، والكفاءة التنظيمية والإقتصادية للوحدة أو المشروع الصناعي و إنتهاءً بالتسويق<sup>(٣٥)</sup> .

أولاً- المواد الأولية (Raw materials):

تعدُّ المواد الأولية القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في صناعة السلع المختلفة التي يستخدمها الإنسان . وقد تكون مواد خاماً نباتية أو حيوانية أو معدنية من منتجات الحرف الأولية تقوم عليها الصناعات الأولية مثل تحويل القمح إلى طحين أو تحويل الحيوان إلى لحم وجلد خام أو تحويل خام الحديد إلى سلع من المنتجات المعدنية. كما أنها قد تكون مواداً شبه نهائية الصنع من منتجات الصناعات الأولية أو من غيرها تقوم عليها صناعات ثانوية مثل تحويل الطحين إلى خبز والجلود الخام إلى جلود مذبوغة أو إلى احذية. ولا يعني مجرد وجود المواد الأولية في موقع ما فرض قيام الصناعة التي تستخدمها فيها . فلا بد من مراعاة إعتبرات أخرى منها الكميات الموجودة ومدخلها أو كانت صعبة الحصول عليها فإن أهميتها تقل وكذلك المواد الأولية المستخدمة وطبيعة السلع المنتجة<sup>(٣٦)</sup> و تمتلك منطقة الدراسة إمكانات جغرافية واضحة على مستوى توافر المواد الأولية، إذ بإمكانها وفي حالة استثمارها بالشكل الأنسب إن تسهم في خلق قاعدة صناعية متطورة.

ثانياً-السوق(Market):

تعد دراسة السوق من وجهة نظر الجغرافية الصناعية تتمثل بناحيتين رئيسيتين وهما الأولى حجم السوق التي تتحكم فيه أعداد السكان الثانية قدرته الشرائية أو سعته وهذا يرتبط بالمستوى المعاشي للسكان. وفي كلتا الحالتين تختلف الأسواق في سعتها ومستواها<sup>(٣٧)</sup>. إن قدرة السوق من أكثر العوامل الأخرى على جذب الصناعات بوصفها مكاناً لتوطنها ولما لها من فوائد في تحديد الإنتاج أو كلفته ومكانه<sup>(٣٨)</sup> لأن أبرز ما تحتاج إليه أغلب الصناعات توفر السوق القريب الواسع، والكافي لاستيعاب المزيد من الإنتاج والسوق ركن أساسي في العملية الإنتاجية، يبلغ عدد سكان محافظة النجف الأشرف (١،٦٧٢،٣١٢) مليون نسمة حسب تقديرات عام (٢٠٢٣)م، لذلك نجد إن سوق المحافظة مشجع لإقامة ونجاح عشرات الصناعات القائمة أو التي ستقوم مستقبلاً، لكن المشكلة القائمة تتمثل بمنافسة السلع المستوردة المماثلة الرديئة النوعية ومنخفضة الأسعار فلا توجد حماية للصناعة الوطنية حالياً. أما معدلات دخول الأفراد والأرتفاع النسبي في مستوى المعيشة انعكس إيجاباً على زيادة الطلب على منتجات الصناعات من ناحية أخرى يمكن عدّ السوق العراقية ككل سوق واعدة لتقديم أفضل الخدمات للمستهلكين وتوفير جزء من تكاليف النقل وحافز مشجع لإقامة كل فروع النشاط الصناعي وذلك لسهولة حركة الإنتاج الصناعي بين محافظات البلاد<sup>(٣٩)</sup>.

ثالثاً-الأيدي العاملة ( Manpower):

تعد القوى العاملة عنصر مهم في جميع العمليات الصناعية . الا إن دور هذا العنصر في إختيار موقع الصناعة يختلف من صناعة لأخرى ومن مصنع لأخر. ففي بعض الصناعات مثل: صناعة الحديد والصلب وصناعة وسائط النقل وصناعة الغزل والنسيج يجري استخدام أعداد كبيرة من العمال بينما تتطلب صناعات أخرى اعداداً قليلة من اليد العاملة كصناعة البتروكيماويات وتحتاج بعض الصناعات عمالاً على درجة عالية من الخبرة الفنية كالصناعات الهندسية مثل الأجهزة الكهربائية والحاسبات والهاتف النقال ، في حين لا تشترط صناعة مواد البناء عمالاً ماهرين نلاحظ في بعض الصناعات إن تكاليف العمل تمثل نسبة كبيرة من جملة تكلفة المنتجات النهائية المتمثلة بصناعة المجوهرات والملابس الجاهزة . وفي بعض الصناعات لا تشكل تكاليف العمل الا نسبة ضئيلة من قيمة الإنتاج . ويعد العراق كغيره من الدول النامية إذ تمثل الأيدي العاملة أهم مقومات الصناعة توافراً عدداً لا نوعاً<sup>(٤٠)</sup>.

رابعاً- رأس المال (Capital):

تحتاج الصناعات في نشأتها وتطورها إلى الآت و مكائن معقدة ومتنوعة وغالية التكاليف<sup>(٤١)</sup> وإقامة عدة إنشآت ومباني والتي يطلق عليها برأس المال الثابت ، واعداد ضخمة من الأيدي العاملة إضافة إلى كميات

كبيرة من الوقود لإنجاز العملية الإنتاجية الصناعية وهو ما يطلق عليه برأس المال المتغير. إن توفر رأس المال النقدي محلياً فإنه يجتذب المشاريع الصناعية إليه. وهذا يفسر من بعض النواحي النمو القائم في مناطق التركزات الصناعية وفي المدن الكبيرة<sup>(٤٢)</sup>، يزداد الوضع صعوبة وتعقيداً نظراً لأن إحتياجات الصناعة إلى رأس المال قد تكون في الجزء الأعظم منها في شكل عملات أجنبية لاستيراد (المعدات، المواد الخام والنصف مصنعة، الخبرة الفنية والإدارية والتنظيمية) التي تفتقر إليها هذه الدول بشكل واضح نسبياً<sup>(٤٣)</sup>. تتمتع المصارف الموجودة في المحافظة بإمكانات مالية متوسطة والتي تمنح بنسب ضئيلة للمشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص و بفوائد عالية، وهذه الإمكانيات لا يمكن إستثمارها لتشجيع القطاع الصناعي كونه من الإستثمارات التي تحتاج أموال طائلة ويمكن ذلك بعد وضع برامج و سياسات وتشريعات تحدد الفوائد والرسوم لتحقيق نمو صناعي في المحافظة، يُنظر جدول (٣).

جدول (٣) رأس المال المدفوع للصناعات والموجود في المصارف داخل محافظة النجف الأشرف لعام (٢٠٢٤)م.

المصرف	رأس المال المدفوع/ مليون دينار عراقي	رأس المال الموجود / مليون دينار عراقي
مصرف الرشيد	٤٥٠٠٠	١٩١١٥٥٤٢
مصرف الرافدين	١٢٥٠٠٠	٤٢٢٨٣٥٤٤
المصرف الصناعي	١٧٤٠٠٠	٧٤٧٩٥٠

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية احصاء محافظة النجف الأشرف، قسم الاحصاء المالي، ٢٠٢٤م. اما رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الكبيرة في منطقة الدراسة فأستحوذت الصناعات الإنشائية المرتبة الأولى نحو (١٥٥٣٩٩٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي وتليها الصناعات الغذائية بواقع (٢٩٧٨٣٤٣٢٠) مليون دينار عراقي اما أقل حجم لرؤوس الأموال كان من نصيب الصناعات الإستخراجية نحو (٣٢٠١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي، يُنظر جدول (٤).

جدول (٤) حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الكبيرة في محافظة النجف الأشرف لعام (٢٠٢٤)م.

الصناعات	رؤوس الأموال المستثمرة
الصناعات الإستخراجية	٣٢٠١٠٠٠٠٠٠٠
الصناعات الغذائية	٢٩٧٨٣٤٣٢٠
الصناعات النسيجية	١١٢٠٣٠٠٠٠٠٠
الصناعات الإنشائية	١٥٥٣٩٩٠٠٠٠٠٠
الصناعات الكيماوية	٥٤٢٣٠٠٠٠٠٠٠
الصناعات الهندسية	٢٥٣٠٠٠٠٠٠٠
المجموع	

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية احصاء محافظة النجف الأشرف، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٢٤م.

خامساً- شبكة طرق النقل (Transportation network):

هو مجموعة من الطرق والأساليب والإجراءات التنظيمية والإقتصادية والوسائط والتكنولوجيا التي تهدف إلى نقل الإنسان ومنتجاته من مكان إلى آخر مهمته تغيير مواقع إنتاج المجتمع أو التبادل المكاني لإنتاج المجتمع<sup>(٤٤)</sup>. و يظهر للنقل أهمية منها(نقل القوى العاملة من وإلى موقع العمل، نقل وسائل الإنتاج من معدات، نقل المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، نقل مصادر الطاقة إلى المصانع، نقل المنتجات إلى الأسواق والموانئ والمخازن والمعارض وغيرها)<sup>(٤٥)</sup>.

تتمتع منطقة الدراسة بوجود شبكة نقل جيدة فيها من الطرق البرية تربط المدينة ببقية أرجاء المحافظة والأقضية والنواحي التابعة لها مع بعضها البعض ومع باقي محافظات العراق. فقد انتشرت أشكال مختلفة من الطرق البرية والنهرية بنوعها الفرعية والثانوية والريفية والبالغة (٩٥) طريقاً، إضافة إلى الجسور الموزعة في المحافظة والبالغ مجموعها (٤٥) جسراً وأزدهار الإعمار في السنوات الثلاثة الاخيرة حيث تم الانجاز الفعلي لعدد من الجسرات في المحافظة.

المبحث الثالث: التغيير الصناعي في محافظة النجف الأشرف

يتبين من خلال تحليل جدولين ( ٦٥ و ٦٥ ) وشكل (٢) هناك تغييراً في هيكل الصناعة للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١١-٢٠٢٢)م تعاضم حيناً أو تراجعاً أحياناً أخرى لصناعةٍ أو لأخرى؛ بسبب الظروف التي مر بها البلد والتباين الحاصل في قدرة المحافظة على إمداد الصناعات القائمة بإحتياجاتها المتعددة. إن لهذا التباين أثراً متبايناً في أهمية كل من فروع الصناعة القائمة أو التي يمكن إن تقوم لاحقاً وتترك أثراً على التغيير الصناعي حاضراً ومستقبلاً. بالرغم من وجود بيانات للصناعات الإستخراجية عام (٢٠١١)\* إلا انها غير متوفرة في السنة الأساس (٢٠٠٠)م فكانت نسبة التغيير\*\* في الصناعات الغذائية على مستوى عدد المنشآت(٧٢٨,١%) وعدد العاملين (٣٠,١٢%) وأجور العاملين (-٦٤,٤٠%) وقيمة الإنتاج (-٨٨,٤٦%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (-٧٩,٦٣%) والقيمة المضافة (-٩٢,٢٤%) سنوياً. أما الصناعات النسيجية فقد تراجعت في أعداد المنشآت بنسبة (-٣١,٤٨%) وعدد العاملين (-١١,٨٠%) وأجور العاملين (-٩٧,٩٤%) بينما قيمة الإنتاج (-٩٨,٩٠%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (-٩٧,٣٦%) وبالتالي فإن القيمة المضافة تراجعت بنسبة (-٩٩,٢٢%) سنوياً. بينما صناعة الخشب والأثاث الخشبي تصدرت الصناعات الأخرى في نسبة التغيير الموجب، أي حدوث تغيير كبير في هذه الصناعة من عام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢) إذ كانت نسبة التغيير في عدد المنشآت (١٠٥٠٠%) وعدد العاملين (١٣٧١٢,٥%) وإجمالي أجور العاملين (٣١٠٩٠٠%) وقيمة الإنتاج (٣٥٣١١٦%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (٢٧٤٩٠٠%) وبالتالي فإن نسبة القيمة المضافة (٤٨٣٤٧٧,٧٨%) سنوياً. أما صناعات الورق والطباعة كان التغيير على مستوى عدد المنشآت بنسبة (٩٠,٩%) وعدد العاملين (٦٧,٧٤%) وأجور العاملين (١٦٥٠%) وقيمة الإنتاج فقد كانت الزيادة (٤٥٦,٧٦%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (٢٦٧,٩٦%) والقيمة المضافة (١٢٨٠,٤٩%) سنوياً. بينما نسبة التغيير في الصناعات الكيماوية فقد كانت سالبة في عدد المنشآت (-٦٣,٠٤%) ولكنها ارتفعت بعدد العاملين نحو (١٢١٩,١٦%) وكانت أجور العاملين (٣٨٤,٩٢%) بينما إنخفضت في قيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة بنسب (-٣٠,١%) و(-٨٧,٧٩%) و(-٩٨,٣٨%) سنوياً على التوالي. وكانت نسبة التغيير في الصناعات الإنشائية على مستوى عدد المنشآت (٩٦,٥٩%) اما عدد العاملين كانت (١٣٢,١٢%) وأجور العاملين (-٨٤,٦٥%) وقيمة الإنتاج (-٨٧,٩٦%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (-٩٧,٩٦%) والقيمة المضافة (-٩٤,٣٧%) سنوياً. بالرغم من وجود بيانات للصناعات المعدنية الأساسية عام (٢٠٠٠)\* إلا انها غير متوفرة في عام(٢٠١١)م. أما نسبة التغيير في الصناعات الهندسية فقد تراجعت أعداد المنشآت بنسبة (-٦٨,١٤%)، وعدد العاملين (-٧٣,١٠%) سنوياً، بينما ارتفعت أجور العاملين بنسبة (١٠٧١,٣١%) وفي قيمة الإنتاج (٤٢٢,٦٦%). وفي قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت (٩٢٨٣,٢٣%) سنوياً وبالتالي فإن القيمة المضافة ارتفعت أيضاً بنسبة (٦٢٥,٨٦%). كما في جدول (٥) نلاحظ عدم وجود إحصاءات للصناعات غير مصنفة في محل آخر عام (٢٠٠٠)م، كما تمت الإشارة لذلك سابقاً (\*).

لو قارنا بين الفترة السابقة وبين(٢٠١١ - ٢٠٢٢)م يتضح للصناعات الإستخراجية نسبة التغير لعدد المنشآت (-٥٠%) سنوياً وعدد العاملين (-٦٦,٦٧%) سنوياً وبلغ إجمالي أجور العاملين (٣٩٣٣٩,٢٥%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٣٠٤٧٤,٦٧%) و(١٩٧٨٠%) و (٥١٨٦٤%) سنوياً على التوالي. أما الصناعات الغذائية لعدد المنشآت شكلت نحو (-٨٤,٩٥%) ونسبة عدد العاملين (٤٨,٥٦%) وبلغ إجمالي أجور العاملين (٢٦٤٤٢٤,٠١%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٢٠٧٦٨٤,٧٧%) و(٢٣٤٥٠٩,٨٠%) و (١٧٧٥١٧,٨٣%) سنوياً على التوالي.أما بالنسبة للصناعات النسيجية فكانت نسب التغير السنوي بالسالب لعدد المنشآت (-٤٨,٦٥%) وعدد العاملين (-٥٨,٤٣%) بينما إجمالي أجور العاملين (٤٣٧٥٣,٣٤%) وقيمة الإنتاج (٤٢٧٥٨,٥٧%) وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة (٤٦١٠١,٨٥%) و(٣٩٩٢٠,٣٤%) سنوياً على التوالي. بينما تراجع نسب التغير السنوي لصناعات الخشب والأثاث الخشبي من حيث عدد المنشآت (-٩٤,٣٤%) وعدد العاملين (-٩٣,٧٦%) وبلغ إجمالي التغير في أجور العاملين (٦٥٣٢,٣٦%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٣٦٦٢,٢٧%) و(٤٦٢٢,٠٨%) و(٢٧٥٢,٥٧%) سنوياً على التوالي. اما بالنسبة لصناعات الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر فكانت نسب التغير السنوي لعدد المنشآت (١٠٨%) وعدد العاملين (٣٢,٦٩%) سنوياً وأجور العاملين (٢٨١١٥٧,١٤%)، وكانت قيمة الإنتاج (١٦٦٥٦٧,١٥%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (٢٠٥٣٥٧,٢١%) أما القيمة المضافة (١٢٢١٠١,٥٩%) سنوياً. أما الصناعات الكيماوية فكأن معدل التغير السنوي لعدد المنشآت مرتفع نحو (٣٧٠,٥٩%) وتراجعت نسبة عدد العاملين نحو (-٦٦,٧٤%) وبلغ إجمالي أجور العاملين (٤١٠٤٦,٤٩%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (١٧٦٨٤,٩٢%) و(١٤٠٣٥٠,٨٥%) و(٤٦٧٠٩٥,١١%) على التوالي. بينما الصناعات الإنشائية تراجعت وبنسب سالبة لعدد المنشآت (-٧١,١%) و عدد العاملين (-٠,٢٩%) سنوياً وارتفعت أجور العاملين بنسبة (١١٧٤٦١,٤٢%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٩٣٧١٩,٣٨%) و(١١٥٩٢٥,١%) و(٧٥٠٥٣,٨٢%) سنوياً على التوالي.وقد يخص الصناعات المعدنية الأساسية لم تتمكن من ايجاد معدل التغير السنوي لها لتوقف انتاجها في عام (٢٠١١)م. أما الصناعات الهندسية بقيت نسبها سالبة لعدد المنشآت وعدد العاملين (-٩٦,٩٩%) و(-٨٣,٢٨%) سنوياً، وأرتفاع أجور العاملين بنسبة (٣٤١٩٩,٨٩%) سنوياً وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (١٥٣٢١,٧٥%) و(٢٣٩٩٥,٥٦%) و(٨٥٧٨,٤٦%) سنوياً على التوالي.

**جدول (٥) الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف عام (٢٠٠٠-٢٠٢٢)م القيم بالدينار العراقي**

الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف عام (٢٠١١) القيم بالدينار العراقي										الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف عام (٢٠٢٢) القيم بالدينار العراقي									
الصناعات	عدد المنشآت	عدد العاملين	أجور العاملين	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	قيمة المضافة	عدد المنشآت	عدد العاملين	أجور العاملين	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	قيمة المضافة	عدد المنشآت	عدد العاملين	أجور العاملين	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	قيمة المضافة	
المستخراجية	0	0	0	0	0	0	2	36	214	150	100	50	1	12	84400	45862	19880	25982	
الغذائية	630	1969	29861	636647	191074	445573	5217	2562	10630	73499	38920	34574	785	3806	28118902	152719725	91310136	61409589	
النسيجية	594	2272	708712	2138381	503110	1635271	407	2540	14590	23500	10790	12710	209	1056	6398203	10071765	4985180	5086585	
الخشب والأثاث الخشبية	7	16	2	24	15	9	742	2210	6220	84772	41250	43522	42	138	412533	3189350	1947856	1241494	
الورق والطباعة	11	31	8	222	181	41	12	52	140	1236	666	566	25	69	393760	2060006	1368345	691661	
الكيماوية	46	214	5538	168644	83197	85444	17	2823	117881	26855	117881	10433	80	939	11049890	20965043	14653237	6311806	
الإنشائية	88	1762	235069	3824271	2670486	1153785	173	4090	36079	119560	54602	64958	50	4078	42414983	112170447	63352027	48818420	
المعدنية الأساسية	5	12	3	141	117	24	-	-	-	-	-	-	-	356	1417	4606759	45135239	24586329	20548910
الهندسية	2291	8514	753	21075	12645	8430	730	2290	110150	8820	61190	48460	22	383	3025250	16987060	11676710	5310350	
غير مصنفة في محل آخر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1022	2532936	18575140	1089984	17485166	
المجموع	3672	14790	979946	6789402	3463072	3326330	2630	16602	103548	424651	205223	219428	1942	12920	99037616	381919637	214989684	1669249953	

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة للصناعات (الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة)، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

جدول (٦) النسبة المئوية للتغيير في الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢) م

النسبة المئوية للتغيير للسنوات ٢٠١١-٢٠٠٠						
الصناعات	عدد المنشآت	عدد العاملين	اجور العاملين	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
الاستخراجية	0	0	0	0	0	0
الغذائية	728.1	30.12	-64.4	-88.46	-79.63	-92.24
النسيجية	-31.48	11.8	-97.94	-98.9	-97.86	-99.22
الخشب والأثاث الخشبي	10500	13712.5	310900	353116.67	274900	483477.78
الورق والطباعة	9.09	67.74	1650	456.76	267.96	1280.49
الكيميائية	-63.04	1219.16	384.92	-30.1	-87.79	-98.38
الإنشائية	96.59	132.12	-84.65	-96.87	-97.96	-94.37
المعدنية الأساسية	0	0	0	0	0	-100
الهندسية	-68.14	-73.1	1071.31	422.66	283.23	625.86
غير مصنفة في محل آخر	0	0	0	0	0	0
المجموع	11171.12	15100.33	313759.24	353681.75	275087.96	484899.92
النسبة المئوية للتغيير للسنوات ٢٠٢٢-٢٠١١						
الصناعات	عدد المنشآت %	عدد العاملين %	اجور العاملين %	قيمة الإنتاج %	قيمة مستلزمات الإنتاج %	القيمة المضافة %
الاستخراجية	-50	-66.67	39339.25	30474.67	19780	51864
الغذائية	-84.95	48.56	264424.01	207684.77	234509.8	177517.83
النسيجية	-48.65	-58.43	43753.34	42758.57	46101.85	39920.34
الخشب والأثاث الخشبي	-94.34	-93.76	6532.36	3662.27	4622.08	2752.57
الورق والطباعة	108.33	32.69	281157.14	166567.15	205357.21	122101.59
الكيميائية	370.59	-66.74	41046.49	17684.92	140350.85	467095.11
الإنشائية	-71.1	-0.29	117461.42	93719.38	115925.1	75053.82
المعدنية الأساسية	0	0	0	0	0	0
الهندسية	-96.99	-83.28	34199.89	15321.75	23995.56	8578.46
غير مصنفة في محل آخر	0	0	0	0	0	0
مجموع	32.89	-287.91	95544.16	577873.48	790642.46	944883.72
النسبة المئوية للتغيير للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٠						
الصناعات	عدد المنشآت %	عدد العاملين %	اجور العاملين %	قيمة الإنتاج %	قيمة مستلزمات الإنتاج %	القيمة المضافة %
الاستخراجية	0	0	0	0	0	0
الغذائية	-64.81	93.3	94065.98	23888.13	47687.84	13682.16
النسيجية	500	-53.52	802.79	371	890.87	211.05
الخشب والأثاث الخشبي	127.27	762.5	20626550	13288858.3	12985606.67	13794277.78
الورق والطباعة	73.91	122.58	4921900	927830.63	755891.71	1686878.05
الكيميائية	-43.18	338.79	199428.53	12331.76	17049.52	7486.58
الإنشائية	7020	131.44	17943.63	2833.12	2272.3	4131.15
المعدنية الأساسية	-99.04	11708.33	153558533	32010707.8	21013856.41	85620358.33
الهندسية	0	0	0	0	0	0
غير مصنفة في محل آخر	0	0	0	0	0	0
مجموع	7514.15	13007.91	179820884	46347323.7	34915497.83	101189918.6

المصدر: الباحثة بالإعتماد على جدول (٥).

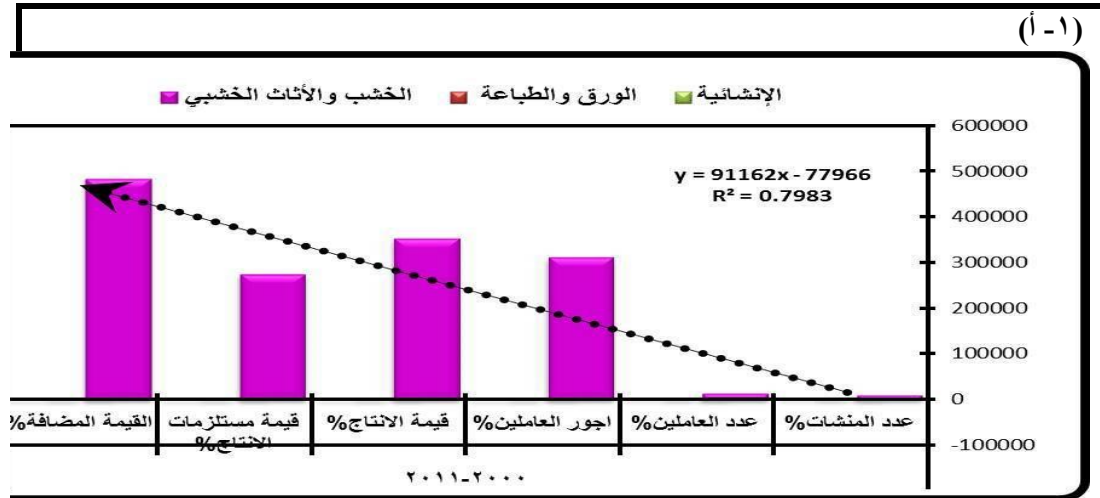
فبالنسبة للصناعات الغير مصنفة في محل اخر لا يوجد لها نسبة تغير السنوي لعد وجودها خلال هذه المدة. اما نسب التغير للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢)م والممتدة لثلاثة وعشرون عام نلاحظ تغير كبير مقارنة مع

الفترة السابقة، بالرغم من وجود بيانات للصناعات الإستخراجية عام (٢٠٢٢) (\*) إلا أنها غير متوفرة في السنة الأساس (٢٠٠٠) م.

أما الصناعات الغذائية لعدد المنشآت نسبة سالبة نحو (-٦٤,٨١%) ونسبة عدد العاملين (٩٣,٣%) وارتفعت نسبة أجور العاملين (٩٤٠٦٥,٩٨%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٢٣٨٨٨,١٣%) و(٤٧٦٨٧,٨٤%) و(١٣٦٨٢,١٦%) سنوياً على التوالي. أما بالنسبة للصناعات النسيجية فكانت نسب التغير السنوي موجبة لعدد المنشآت (٥٠٠%) ونسبة عدد العاملين سالبة (-٥٣,٥٢%) بينما نسبة أجور العاملين بلغت (٨٠٢,٧٩%) وقيمة الإنتاج (٣٧١%) وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة (٨٩٠,٨٧%) و(٢١١,٠٥%) سنوياً على التوالي. بينما ارتفعت نسب التغير السنوي لصناعات الخشب والأثاث الخشبي من حيث عدد المنشآت (١٢٧,٢٧%) وعدد العاملين (٧٦٢,٥%) وارتفعت نسبة التغير في أجور العاملين نحو (٢٠٦٢٦,٥٥%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (١٣٢٨٨٨,٥٨,٣%) و(١٢٩٨٥٦,٦٦,٦٧%) و(١٣٧٩٤٢٧٧,٧٨,٧٨%) سنوياً على التوالي. أما بالنسبة لصناعات الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر أرتفعت نسب التغير السنوي لعدد المنشآت (٧٣,٩١%) وعدد العاملين (١٢٢,٥٨%) وأجور العاملين (٤٩٢١٩,٠٠%) ، وكانت قيمة الإنتاج (٩٢٧٨٣,٠٦٣%) وقيمة مستلزمات الإنتاج (٧٥٥٨٩١,٧١%) أما القيمة المضافة (١٦٨٦٨٧٨,٠٥%) سنوياً. أما الصناعات الكيماوية فكان معدل التغير السنوي سالب لعدد المنشآت وبنسبة (-٤٣,١٨%) وأرتفاع نسبة عدد العاملين نحو (٣٣٨,٧٩%) ونسبة أجور العاملين نحو (١٩٩٤٢٢٨,٥٣%) وقيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (١٢٣٣١,٧٦%) و(١٧٠٤٩,٥٢%) و(٧٤٨٦,٥٨%) سنوياً على التوالي. بينما الصناعات الإنشائية ارتفعت وبنسب موجبة لعدد المنشآت بلغت (٧٠,٢٠%) و عدد العاملين (١٣١,٤٤%) وارتفعت أجور العاملين بنسبة (١٧٩٤٣,٦٣%) و قيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٢٨٨٣,١٢%) و(٢٢٧٢,٣%) و(٤١٣١,١٥%) سنوياً على التوالي. وفيما يخص الصناعات المعدنية الأساسية الإنشائية تراجع وبنسبة كبيرة لعدد المنشآت (-٩٩,٠٤%) وارتفعت نسبة عدد العاملين نحو (١١٧٠٨,٣٣%) وأرتفعت أجور العاملين بنسبة (١٥٤٥٥٨٥٣٣,٣٣%) وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة (٣٢٠١٠٧,٨%) و(٢١٠١٣٨٥٦,٤١%) و(٨٥٦٢٠٣٥٨,٣٣%) سنوياً على التوالي. أما بالنسبة للصناعات الهندسية و الغير مصنفة في محل اخر لا يوجد لها نسبة تغير سنوي لعد وجودها خلال هذه المدة. يُنظر شكل (٢-أ، ب).

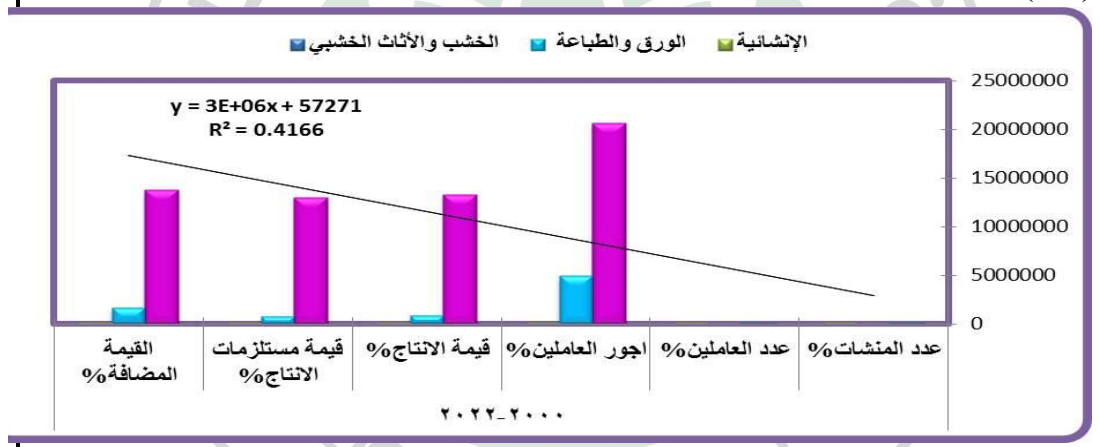
شكل (٢- أ، ب) تغير الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف للمدة (٢٠١١-٢٠٠٠)م

(١-أ)



تغير الهيكل الصناعي في محافظة النجف الأشرف للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٠)م

(٢-ب)



المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول (٦).

الاستنتاجات:

- ١- تتميز محافظة النجف الأشرف بتاريخ حضاري وديني عريق جعلها من المحافظات العراقية الجاذبة للسكان والذي ادى إلى اتساعها وبالتالي نمو وتنوع الصناعات فيها .
- ٢- تمتلك منطقة الدراسة مقومات طبيعية وبشرية وإقتصادية متاحة للإستثمار الصناعي ومنها المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية والنسجية والكيميائية والإنشائية ، اما الصناعات الهندسية والمعدنية تستورد معظم المواد الأولية من خارج البلاد، وهذه المقومات لها اهمية في زيادة كمية الإنتاج ورفع كفاءة المنتجات الصناعية.

٣- كان التغيير إيجابياً في الصناعات (،الخشب ،و الورق والطباعة، الإنشائية) حيث ارتفعت فيها كل معايير الصناعة. وكان التغيير إيجابياً للصناعات الكيماوية في معايير الصناعة باستثناء عدد المنشآت، أما الصناعات الغذائية ارتفعت فيها معايير الصناعة ، باستثناء عدد المنشآت.

٤- الصناعات النسيجية كانت سلبية في كل معاييرها عدا عدد العاملين فيها. الصناعات الهندسية نسب التغيير سلبية في (عدد المنشآت، عدد العاملين) وكان التغيير الإيجابي في بقية المعايير الأخرى.

المقترحات:

١- العمل على توسيع الانتشار الجغرافي للصناعات و تحقيق توازن في توزيع المشاريع الصناعية في جميع الوحدات المكانية لمنطقة الدراسة لتحقيق تكامل وتنسيق بين السياسات الصناعية و بين سياسة التنمية الشاملة عبر خطة إستراتيجية طويلة الأمد.

٢- دعم القطاع الصناعي من خلال تسهيل الحصول على التمويل و إطلاق القروض الصناعية وتنويع الأدوات المالية.

٣- تحديث التشريعات والقوانين الخاصة بالقروض الميسرة طويلة الأجل من خلال سهولة الحصول على القروض و بنسب فوائد مناسبة للمشروع المقترح وبالتالي تساهم في تفعيل دور الحكومة لدعم الطاقات الشبابية وتنمية هذا القطاع.

المصادر:

- ١- ابراهيم شريف، جغرافية الصناعة، جامعة بغداد ، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٢.
- ٢- ابراهيم شريف، موسوعة الموارد المعدنية والطاقة والثروات الباطنية في الوطن العربي، دار الكتب العربية، بغداد، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٤.
- ٣- احمد حبيب رسول، عبد خليل فضيل، جغرافية العراق الصناعية، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٤، ص ١٢٧.
- ٤- احمد حبيب، مبادئ الجغرافية الصناعية، ج ١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦.
- ٥- احمد حسين الوزاني ،خالد واصف الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الهاشمية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
- ٦- احمد عبد الله احمد بابكر ، أسس الجغرافيا المناخية الشركة العربية للطباعة، الدوحة، قطر، ١٩٩٧.
- ٧- جواد كاظم عبد الخفاجي، أثر التصنيع على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٨- حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية إعتبارية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية ، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥.
- ٩- حسن مصطفى عبد المعطي، هدى محمد قناوي، علم نفس النمو، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بدون سنة.
- ١٠- حمادي عباس حمادي الشبري ، وسيم عبد الواحد رضا ، التوزيع الجغرافي للسكان المشتغلين بحسب النشاط الإقتصادي في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة الباحث ، العدد الثامن ، ٢٠١٣ .
- ١١- حميد جاسم حميد، وآخرون ، الإقتصاد الصناعي، مؤسسة دار الكتب ،بغداد، ١٩٧٩ .
- ١٢- سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها ومرماها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ١٣- شيماء محمد نجيب جميل المرتضى، أثر النمو الصناعي في التلوث الهوائي في بلدان مختارة للمدة(١٩٨٠-٢٠٠٥)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١١.

- ١٤-صائب ابراهيم جواد ،اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، مطبعة جامعة صلاح الدين ،أربيل، بدون سنة.
- ١٥-ضحى سالم أحمد ، هيثم أكرم سعيد، محددات النمو الصناعي في الإقتصاد التركي للمدة(١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ٦ ،العدد ١١ ، ٢٠١٤،  
[/https://aujeas.uoanbar.edu.iq](https://aujeas.uoanbar.edu.iq)
- ١٦-عباس علي حسين التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونيوى، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ،جامعة بغداد، ١٩٧٧.
- ١٧-عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي في محافظة بابل دراسة في الجغرافية الصناعية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- ١٨-عبد الإله رزوقي كربل، خصائص التربة وتوزيعها في محافظة بابل، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٦، ١٩٧٦.
- ١٩-عبد الزهرة علي الجنابي ، واقع واتجاهات التطوى الصناعي في إقليم الفرات الاوسط من العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (مقدمة إلى مجلس ) كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .
- ٢٠-عبد الزهرة علي الجنابي، دور النقل في تحديد مواقع صناعة السمنت، مجلة التخطيط والتنمية، العدد ١٠، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
- ٢١-عبد العزيز هيكل ،التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص١٨.
- ٢٢-عبد خليل فضيل ،دراسات في الجغرافية الصناعية، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٢٣-عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٢٤-فاضل باقر الحسيني ومهدي الصحاف ، اساسيات علم المناخ التطبيقي ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٢٥-فلاح خلف الربيعي، الإقتصاد الصناعي، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٥.
- ٢٦-فؤاد محمد الصقار، دراسات في جغرافية الصناعة، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢٧-محمد ازهر السماك، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة و تطبيقاتها،جامعة الموصل، ١٩٨٧.
- ٢٨-محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢٩-محمد نائف محمود، الدليمي، فارس جار الله نايف، السيطرة على الفساد - دراسة في الإقتصاد العراقي والدول المجاورة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٨، العدد ٢٣، ٢٠١١ <https://search.emarefa.net/ar> تم الاطلاع ٢٠٢٣/١٢/١٥.
- ٣٠-نافع ناصر القصاب ، المسرح الجغرافي لمنطقة الهضبة الغربية من العراق ومؤهلاته التنموية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١٨ ، ايلول، ١٩٨٦.
- ٣١-ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٧٣-٧٤.

٣٢- هاجر سلاطني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٤. بواسطة <https://www.asjp.cerist.dz> بتاريخ الثلاثاء ٣٠-١-٢٠٢٤.

٣٣- هاشم محمد صالح، جغرافية الصناعة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص٧٧.

٣٤- يسرى حازم جاسم الحيالي، خالد حمادي المشهداني، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٢.

٣٥- جمهورية العراق الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة النجف الأشرف، ١٩٨٧، جدول ١٦.

٣٦- جمهورية العراق الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة النجف الأشرف، ١٩٩٧، جدول ١١.

٣٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق، ٢٠٠٧، جدول (١٠).

٣٨- مديرية إحصاء النجف الأشرف، تقديرات السكان لمحافظة النجف الأشرف لعام ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، بيانات غير منشورة.

٣٩- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الأشرف، نتائج تقدير السكان والقوى العاملة لسكان محافظة النجف الأشرف لعام ٢٠٢٣م.

٤٠- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الأشرف، نتائج التقرير السنوي لمحافظة النجف الأشرف لعام، ٢٠٢٠.

٤١- The Institute of British، The Location of Industry، Wilfred Smith-

. P. ١٤، ١٩٥٥، Transactions and Papers. No. ٢١، Geographers

\* بحث مستل من اطروحة دكتوراه (جوراء نجاح عبد خليل المعمار، التحليل المكاني للنمو الصناعي في محافظة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠٢٥).

(١) عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٦٥.

(٢) محمد ازهر السماك، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص١٩.

(٣) حسن مصطفى عبد المعطي، هدى محمد قناوي، علم نفس النمو، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بدون سنة، ص ٢٩.

(٤) - صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ص٢٩٢-٢٩٨.

(٥) - حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية إعتبارية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطین مجمعات صناعية في اقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥، ص١٠٢.

(٦) - جواد كاظم عبد الخفاجي، أثر التصنيع على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٥.

(٧) - عبد العزيز هيكل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص١٨.

(٨) يسرى حازم جاسم الحيالي، خالد حمادي المشهداني، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٢، ص١٧٣.

(٩) شيماء محمد نجيب جميل المرتضى، أثر النمو الصناعي في التلوث الهوائي في بلدان مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٤-١٥.

- (<sup>١٠</sup>) يسرى حازم جاسم الحيايلى، خالد حمادي المشهداني، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي تجارب دولية مختارة، جامعة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد ٨ ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٢ ، ص١٧٩.
- (<sup>١١</sup>) يسرى حازم جاسم الحيايلى ،خالد حمادي المشهداني ،مصدر سبق ذكره ص١٧٩.
- (<sup>١٢</sup>) محمد نائف محمود، الدليمي، فارس جار الله نايف، السيطرة على الفساد - دراسة في الإقتصاد العراقي والدول المجاورة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٨، العدد ٢٣، ٢٠١١، ص٧-٩. <https://search.emarefa.net/ar> تم الاطلاع ٢٠٢٣/١٢/١٥.
- (<sup>١٣</sup>) احمد حسين الوزاني ،خالد واصف الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الهاشمية، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٤، ص١٧٨.
- (<sup>١٤</sup>) شيماء محمد نجيب المرتضى، أثر بعض المتغيرات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٢٧.
- (<sup>١٥</sup>) ضحى سالم أحمد ، هيثم أكرم سعيد، محددات النمو الصناعي في الإقتصاد التركي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ٦ ، العدد ١١ ، ٢٠١٤ ، ص٨٣-٨٤.
- [/https://aujeas.uoanbar.edu.iq](https://aujeas.uoanbar.edu.iq)
- (<sup>١٦</sup>) هاجر سلاطني ،سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٤ ، ص٣٥-٣٩. بواسطة [/https://www.asjp.cerist.dz](https://www.asjp.cerist.dz) بتاريخ الثلاثاء ٣٠-١-٢٠٢٤.
- (<sup>١٧</sup>) عباس علي حسين التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونيوى، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص١٩٧٧، ١١٢.
- (<sup>١٨</sup>) ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٣-٧٤.
- (<sup>١٩</sup>) ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٣-٧٤.
- (<sup>٢٠</sup>) ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، مصدر سابق، ص٧٤.
- (<sup>٢١</sup>) ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، مصدر سابق، ص٧٣-٧٤.
- (<sup>٢٢</sup>) ناهض هاتف محمد السعيد، النمو الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٧) (دراسة في جغرافية الصناعة)، مصدر سابق، ص٧٥-٧٦.
- (<sup>٢٣</sup>) عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي في محافظة بابل دراسة في الجغرافية الصناعية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٣٧-٣٨.
- (<sup>٢٤</sup>) عبد الزهرة علي الجنابي، وقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق "دراسة في جغرافية الصناعة"، مصدر سابق، ص٥٣.
- (<sup>٢٥</sup>) نافع ناصر القصاب ، المسرح الجغرافي لمنطقة الهضبة الغربية من العراق ومؤهلته التنموية ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١٨ ، ايلول، ١٩٨٦ ، ص٤١.
- (<sup>٢٦</sup>) محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢١١.
- (<sup>٢٧</sup>) فاضل باقر الحسيني ومهدي الصحاف ، اساسيات علم المناخ التطبيقي ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٧١.
- (<sup>٢٨</sup>) احمد عبد الله احمد بلكر ، أسس الجغرافيا المناخية الشركة العربية للطباعة، الدوحة، قطر، ١٩٩٧، ص٤٥.
- (<sup>٢٩</sup>) عبد الإله زروقي كريل، خصائص التربة وتوزيعها في محافظة بابل، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٦، ١٩٧٦، ص١٢٠ - ١٢٢.
- (<sup>٣٠</sup>) احمد حبيب، مبادئ الجغرافية الصناعية، ج١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦، ص٩١-٩٢.
- (<sup>٣١</sup>) فؤاد محمد الصقار، دراسات في جغرافية الصناعة، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٠١-١٠٢.

(٣٢) حمادي عباس حمادي الشبري ، وسيم عبد الواحد رضا ، التوزيع الجغرافي للسكان المشتغلين بحسب النشاط الإقتصادي في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة الباحث ، العدد الثامن ، ٢٠١٣، ص٣٣.

(٣٣) عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٣٨.

(\* نسبة الاعالة: هي حاصل جمع عدد السكان الأقل من ١٥ سنه مع عدد السكان الأكثر من ٦٥ سنة مقسوماً نسبة الاعالة = (عدد السكان أقل من ١٥ سنه+ عدد السكان الأكثر من ٦٥ سنه / عدد السكان الكلي )

(٣٤) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الأشرف، نتائج التقرير السنوي لمحافظة النجف الأشرف لعام ٢٠٢٣، ص٢٩-٣٠.

(٣٥) فلاح خلف الربيعي، الإقتصاد الصناعي، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٥.

(٣٦) ابراهيم شريف، موسوعة الموارد المعدنية والطاقة والثروات الباطنية في الوطن العربي، دار الكتب العربية ببغداد، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٤.

Wilfred Smith (٣٧) 'The Location of Industry', Transactions of The Institute of British Geographers, Pa pers. No. ٢١

. P. ١٤، ١٩٥٥، and Pa pers. No. ٢١

(٣٨) عبد خليل فضيل، مصدر سابق، ص٤٩.

(٣٩) هاشم محمد صالح، جغرافية الصناعة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص٧٧.

(٤٠) احمد حبيب رسول، عبد خليل فضيل، جغرافية العراق الصناعية، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٤، ص ١٢٧.

(٤١) هشام محمد صالح ، جغرافية الصناعة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص٤٥.

(٤٢) ابراهيم شريف، جغرافية الصناعة، جامعة بغداد ، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٢.

(٤٣) حميد جاسم حميد، واخرون، مصدر سابق، ص٣٩-٤٠.

(٤٤) سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها ومرماها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٢.

(٤٥) عبد الزهرة علي الجنابي، دور النقل في تحديد مواقع صناعة السمنت، مجلة التخطيط والتنمية، العدد ١٠، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٦٥.

\* عدم وجود نسبة للتغير وذلك بسبب عدم وجود إحصاءات للصناعات الإستخراجية وغير مصنفة في محل آخر في عام (٢٠٠٠) في المحافظة أدى ذلك إلى استحالة إستخراج نسبة التغير السنوي بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

$$** \frac{\text{السنة الاخيرة- السنة الأساس}}{\text{السنة الأساس}} \times ١٠٠ = \text{نسبة التغير أي إن :-} \frac{٢٠٢٢-٢٠٠٠}{٢٠٠٠} \times ١٠٠ = \text{نسبة التغير}$$

\* عدم وجود نسبة للتغير وذلك بسبب عدم وجود إحصاءات للصناعات المعدنية الأساسية في عام (٢٠١١) في

المحافظة أدى ذلك إلى استحالة إستخراج نسبة التغير السنوي بين عامي (٢٠١١-٢٠٠٠).

\* كانت نسبة التغير في كل معايير الصناعات الغير مصنفة في محل آخر سلبياً في (عدد المنشآت، عدد العاملين، أجور العاملين، قيمة الإنتاج، قيمة مستلزمات الإنتاج، القيمة المضافة) تساوي (-١٠٠%) وذلك بسبب عدم وجود إحصاءات في عام (٢٠٠٠) في المحافظة.

\* عدم وجود نسبة للتغير وذلك بسبب عدم وجود إحصاءات للصناعات الإستخراجية وغير مصنفة في محل آخر في عام (٢٠٠٠) في المحافظة أدى ذلك إلى استحالة استخراج نسبة التغير السنوي بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٢٢).